نشرة صندوق النقد الدولي

مساعدة بلدان الدخل المنخفض

الصندوق يفعل مجموعة جديدة من التدابير لدعم أفقر بلدان العالم

نشرة الصندوق الإلكترونية
١١ يناير ٢٠١٠

إصلاح كبير واسع النطاق في تسهيلات الصندوق التمويلية للبلدان منخفضة الدخل يعمل على تصميم الدعم بشكل أكثر تناسبا مع ظروف كل بلد (الصورة: E. Jason Wambsgans/Chicago Tribune)

- زيادة كبيرة في الموارد المتاحة لإقراض بلدان الدخل المنخفض
- إلغاء تكلفة الفوائد لمدة عامين على جميع القروض الميسرة الجديدة والقائمة
- أدوات جديدة للإقراض، وشروط أكثر مرونة لتقديم دعم إضافي

في أكبر تعزيز للدعم الموجه للبلدان منخفضة الدخل على مدار العشرين عاما الماضية، قام الصندوق بتفعيل مجموعة جديدة من تسهيلات الإقراض لأفقر بلدان العالم.

وتؤدي هذه التدابير التي تصبح سارية المفعول اعتبارا من ٧ يناير الجاري إلى تعزيز الموارد المتاحة للإقراض وتوسيع حدوده، وإلغاء مدفوعات الفائدة لمدة عامين، كما أنها تتيح شروطا أكثر مرونة تتوافق مع ظروف كل عضو.

وقد أُعلِنت هذه التدابير في يوليو ٢٠٠٩ حين وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تسهيلات الإقراض الجديدة. وكان تفعيل هذه التدابير مشروطا بموافقة المقرضين والمساهمين في موارد الدعم التي ترتكز عليها آليات تمويل التسهيلات الجديدة. وقد استُكمِلَت هذه العملية بتاريخ ٧ يناير.

وكان الصندوق قد أصدر في مارس ٢٠٠٩ تقريرا عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البلدان منخفضة الدخل نبه فيه إلى أن الأزمة العالمية وجهت أشد الضربات قسوة إلى البلدان الفقيرة، مما يهدد المكاسب التي حققتها بجهد شاق في زيادة النمو الاقتصادي وينشئ الحاجة إلى تمويل أجنبي إضافي لتخفيف أثر الأزمة.

وفي عام ٢٠٠٩ أيضا، التزم الصندوق بزيادة الدعم المقدم لإفريقيا في مؤتمر عقده الصندوق في دار السلام وجمع في القادة من الحكومات ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني وأصحاب الرأي لمعالجة هذه القضايا. وتعهد الصندوق بزيادة التمويل وتعزيز المرونة وتوثيق الحوار بشأن السياسات وتقوية صوت إفريقيا في الصندوق.

مضاعفة المساعدات

وفي إطار تحرك الصندوق لمواجهة الأزمة، قام بالفعل بزيادة مساعداته المالية للبلدان منخفضة الدخل بمقدار يتجاوز الضعف. وبلغت تعهدات الإقراض الميسر المقدمة من الصندوق لهذه البلدان ٣.٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، مقارنة بالمتوسط المعتاد الذي يبلغ مليار دولار أمريكي سنويا.

وتمثل التدابير الجديدة التي يقدمها الصندوق جهدا إضافيا كبيرا في السنوات القادمة، حيث تشمل ما يلي:

• **تعبئة موارد إضافية** يُستمد بعضها من عمليات البيع المتفق عليها لجزء من ذهب الصندوق بغية تعزيز طاقة الإقراض بشروط ميسرة لتصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤، منها ٨ مليارات تُصرف في العامين الأولين. ويتجاوز هذا المبلغ ما دعت إليه مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الناشئة من تقديم قروض جديدة قدرها ٦ مليارات دولار في فترة العامين إلى الثلاثة أعوام القادمة.

• **تخفيف أعباء الفوائد** بإلغائها حتى نهاية ٢٠١١ على قروض الصندوق القائمة المقدمة من الصندوق بشروط ميسرة، من أجل مساعدة البلدان منخفضة الدخل على مواجهة الأزمة العالمية.

• **زيادة تيسير الشروط التي يقدم بها الدعم المالي من الصندوق على أساس دائم** ــ مع مراجعة أسعار الفائدة على أساس سنوي منتظم للحفاظ على مستوى التيسير المرتفع.

• **زيادة حدود الاقتراض المتوسطة بمقدار الضعف** للبلدان منخفضة الدخل.

• **اعتماد مجموعة جديدة من الأدوات المالية** التي تصمم حسب الاحتياجات المختلفة للبلدان منخفضة الدخل وتتناسب بشكل أفضل مع أغراض تخفيف أثر الأزمة العالمية:

١- التسهيل الائتماني الممدد لتوفير الدعم المرن متوسط الأجل

٢- تسهيل الاستعداد الائتماني الدائم لمعالجة الاحتياجات الاحترازية والقصيرة الأجل

٣- التسهيل الائتماني السريع الذي يقدم الدعم في حالات الطوارئ بشروط محدودة

ويعني تفعيل نوافذ الإقراض الجديدة أن الاتفاقات الحالية في ظل "تسهيل النمو والحد من الفقر" سوف تتحول تلقائيا إلى اتفاقات بمقتضى التسهيل الائتماني الممدد. غير أن الاتفاقات الحالية بمقتضى تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية سوف تظل سارية المفعول إلى أن ينقضي أجلها المحدد أو يتم إلغاؤها. وهكذا يصبح بمقدور الصندوق في ظل الثلاثة تسهيلات الجديدة أن يتيح مرونة أكبر في تقديم المساعدات للبلدان الأعضاء التي تتعرض للصدمات أو تحتاج موازين مدفوعاتها للتمويل.